

انت السلام الى اخره هل سنة وان الفصل بالايراد  
 مكروه اي تنزيها وهو معنى قول الخولاني لا بأس بالفصل  
 بالايراد مكروه حتى تنزيها كما يصرح به قول الكمال ان قول  
 الخولاني لا يمارض القولين فانه لو كان معنى قول البقالي  
 بسنة الذكر المخصوص ان يازاد عليه مكروه حتى يحصلت  
 المماضة بين قول الخولاني وبينه فما نقله عن الحلبي عن  
 كلام الكمال ونقل الشارح له كلاما مستقلا مبنى على فهم  
 المناقاة وقد علمت عدمها **قوله** وفي حفظي علمي اصل  
 قول الخولاني **قوله** على القليلة اي على الايراد القليلة  
 وكانه يريد بهذا الكلام ان يبقى قوله بكروه على معناه وهو  
 الكراهة التحريمية ويحجج بينها بطريقي اخر وهو ان تحمل كراهة  
 الزيادة على اللهم انت السلام على الزيادة الكثيرة جدا  
 وتحمل كراهة الزيادة الترتيبية المفهومة من قول  
 الخولاني لا بأس على الكثيرة بالتسببة الى اللهم انت السلام  
 القليلة بالتسببة الى الكثيرة جدا هذا ما طهرني في كلامه  
 فتأمله وراجع من اين علق في حفظه **قوله** يستغفر  
 ثلثا ان يقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي  
 القيوم واتوب اليه كما في امداد الفناج **قوله** يكره للام  
 التفضل في مكانه قال في منية المصلح بل يتقدم اويتاخر  
 او يحرّف يمينا او شمالا او يذهب الى يمينه فيقطع ثمة  
 وهو افضل واد الشارح بالكراهة الترتيبية كما يدل  
 عليه كلامهم **قوله** لا للتوبة اي لا يكره تنزيها للتوبة  
 التفضل في مكانه بل هو وانتقاله على السواء لان عدم  
 الاشتباه على الداخل عند معاينة فراغ مكان الامامة  
 وهو قول بعض المشايخ كما في ابن امير الحاج **قوله** وقيل

يا ذم العمل والاكرام كافي لفتح **قوله** واختاره الكمال  
 اعلم ان الكمال حتى هنا ثلثة اقوال الاول ما في شرح  
 الشهيد من ان القيام الى السنة متصلا بالفرض مسنون  
 الثاني ما عن البقالي من الفصل بالهم انت السلام الى  
 اخره الثالث ما عن الخولاني من انه لا بأس بالفصل بالايراد  
 وابطل المال واختار الثاني ثم قال في الثالث عندي  
 ان قول الخولاني حكم اخر لا يمارض القولين لانه قال لا بأس  
 الى اخره والمشهور في هذه العبارة كون ضلوفه اولى مكان  
 منها ان الاولى لا يقرأ قبل السنة ولو فصل لا بأس  
 فافاد عدم سقوط السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الايراد  
 يقع سنة كاعلوجه السنة ولذا اقول ان لو تكلم بعد  
 الفرض لا تسقط السنة لكن ثوابها اقل فلا اقل  
 من كون قراءة الايراد لا تسقطها انتهى لخصا اذا  
 عرفت هذا فعلة واختاره الكمال لم يقع موقعه  
 لما علمت من ان الكمال اما اختار الثاني وهو ما عن  
 البقالي فان قلت لما بين الكمال عدم مناقات قول  
 الخولاني لقول البقالي وقد قال بقول البقالي كان  
 قائله بقول الخولاني ايضا ضرورة عدم المناقاة بين  
 القولين فكان كل منهما مختاره فمع قول الشارح واختاره  
 الكمال قلت صنيعة يا اي من هذا الجواب يقتضي انها  
 قولان متنافيان كما هو ظاهر واحاصل ان الشارح لما  
 رأى قول الكمال وعندي ان قول الخولاني حكم اخر الافز  
 ظن انه اختار قول الخولاني غير مختار قول البقالي ولم ينظر  
 في مساوئ الكلام ولو اوقفه ثم تخصص من هذا ان عدم  
 الفصل اصلا خلاف السنة وان الفصل بمقدار اللهم  
 رنت

